مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد الخاص – آب – Augustus / 2025

دور التعليم في مواجهة تحديات تمكين المرأة سياسياً "قراءة في التحديات المجتمعية ومعالجتها"

م.م.سجى عادل علي[1]
[1]الجامعة العراقية-كلية القانون والعلوم السياسية

[1]Saja.a.ali@aliraqia.edu.iq

الملخص: أن التعليم يؤدي عدد من الوظائف المتنوعة، ومن بين الوظائف الرئيسية للتعليم التمكين وتطوير المهارات للتعامل مع الظروف المختلفة، ويرتبط هذا الأمر بتزويد مختلف الفئات المجتمعية بالمعرفة والمهارات والفهم، بالإضافة الى التصرفات التي تسمح لهم بفعل الاشياء واتخاذ القرارات، وتتمثل الوظيفة الأساسية الأخرى للتعليم تتمثل في التنشئة الاجتماعية، حيث يُنظر إليها باعتبارها الوسيلة التي يندمج من خلالها الأفراد بالمجتمعات والممارسات والتقاليد والأعراف الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو المهنية أو الدينية، وفي بعض الحالات أيضًا، يتم توجيه الاهتمام نحو اهتمام معين مثل غرس قيم المواطنة و الديمقراطية وطرق العمل والوجود في مجتمعات مهنية معينة، ومن خلال هذه الوظيفة تظهر التنشئة السياسية و الاجتماعية، من خلال العمل على إدخال الأفراد في طرق قائمة للفعل والوجود، يُعد التعليم عاملًا محوريًا في دعم استمرارية الثقافة والتقاليد، إلا أن دوره لا يقتصر على التأهيل الاجتماعي فحسب، بل يمتد إلى تمكين النساء وإشراكهن بشكل فعّال في بناء مجتمعاتهن. إن التعليم ودور المرأة يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قوة المجتمعات. ويعتبر تمكين المرأة في المجال التعليمي أحد العناصر الجوهرية التي تسهم في فتح آفاق أوسع للفرص الاجتماعية والاقتصادية، كما يشكل خطوة ضرورية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين كجزء لا يتجزأ من النظم التعليمية.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

الكلمات المفتاحية :التمكين، المرأة، المجتمع، التعليم، التنميه.

Abstract: Education fulfills a variety of essential roles, with two of its principal functions being the empowerment of individuals and the cultivation of skills required to navigate diverse circumstances. These functions are intrinsically linked to the dissemination of knowledge, skills, and understanding across various societal groups, alongside fostering behaviors that enable individuals to act effectively and make informed decisions. The second key role of education is socialization, which involves helping individuals integrate into societies and participate in various social, cultural, political, professional, or religious practices and traditions through the learning process. In some cases, attention is directed towards a specific interest such as instilling the values of citizenship and democracy and ways of working and being in certain professional societies. Education serves as a vital tool for socialization, helping individuals adopt established practices and behaviors, thereby ensuring the preservation of culture and traditions. Beyond its role in fostering social cohesion and integration, education also empowers women by shaping their roles within their communities. This interconnected relationship between education and women stands as a cornerstone for driving sustainable development and cultivating resilient societies. Promoting women's education is widely regarded as a pivotal step toward expanding economic and social opportunities. It plays a crucial role in advancing gender equality within the educational landscape.

المقدمة:

أن المرأة والتعليم عاملين أساسيين مهمين لتحقيق التنمية من ناحيتين الفردية ولاجتماعية، ويمتد هذا الأثر في تحقيق المساواه والعدالة للمجتمع، ويعد تمكين المرأة من خلال التعليم خطوة مهمة نحو تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الافراد، الأمر الذي يتطلب التعاون بين مختلف الأطراف لتوفير فرص التعليم المتساوية للفتيات والنساء، وتعزيز قدرتهن في المساهمة لبناء المجتمعات.

تعد المرأة حجر الأساس في تشكيل الأفراد وبناء الأسرة، مما يجعلها عنصراً محورياً في مسار تنمية المجتمعات ونهضة الأوطان. ويبرز دورها بوضوح من خلال إسهاماتها في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية. في ضوء هذه الأهمية، تتجلى الحاجة الملحة لتعليم المرأة كحق

أساسي من حقوق الإنسان، وهو حق تم تكريسه للجميع دون تمييز قائم على النوع الاجتماعي. يشمل حق التعليم النساء والفتيات كما يشمل الرجال على حد سواء، إذ لا تقل أهمية تعليم المرأة عن تعليم الرجل. فالمرأة تلعب دوراً محورياً في التعليم المبكر للأطفال قبل المرحلة المدرسية. إلى جانب هذا الدور الهام، يساهم التعليم في تزويد المرأة بالمعرفة والمهارات الضرورية التي تمكنها من أداء واجباتها اليومية واستشراف مستقبلها بشكل فعال. هذه العملية التعليمية تُعزز مستوى وعي المرأة وتطوير قدراتها، مما يساعدها على التعامل بكفاءة مع القضايا المختلفة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بالإضافة إلى ذلك، يُتيح التعليم للمرأة الاستقلال المالي من خلال توفير مصادر دخل تمكنها من تحقيق الاعتماد على ذاتها بعيداً عن التبعية للآخرين، سواء كانوا أفراداً من الأسرة أو الشريك، الأمر الذي يدعم حريتها في اتخاذ القرارات. ومن خلال التعليم، تحصل المرأة على مكانة اجتماعية متميزة، ما يؤهلها لتحقيق ذاتها وطموحاتها خارج حدود الأدوار التقليدية المنزلية. إلى جانب ذلك، يمكنها الإسهام في دعم أسرتها مادياً عبر تأمين متطلباتهم الأساسية وغير الأساسية، وهو ما يدعم توفير حياة كريمة لعائلتها.

إن الأبعاد المعيارية للتعليم تكشف عن سمة أخرى لمفهوم "التعليم"، وهي حقيقة أن التعليم هو ما يُعرف في الأدبيات الفلسفية بمفهوم ذو اتجاهين:الأول، يتضمن غاية، أي هدف أو غرض. أي أن التعليم ليس نشاطًا نمارسه لمجرد ذاته، بل لتحقيق شيء أو إحداث شيء ما. أما المفهوم الثاني، هو الغرض، لذا إن الحديث عن التعليم يثير دائمًا السؤال حول ما هو الغرض من التعليم؟ فهناك وجهات نظر مختلفة ومتنوعة حول ما يجب أن يكون التعليم من أجله، ليس فقط اعتمادًا على فهم الأفراد لما هي طبيعة "التعليم" ولكن أيضًا، اعتمادًا على القيم التي يحملونها والآراء التي لديهم حول ما يجب أن يحققه التعليم في مجتمعاتهم.

الإشكالية:

على الرغم من أن التعليم والمرأة يمثلان محوراً اساسياً ومركزياً لتحقيق التنميه المستدامة وخلق الوعي السياسي الذي تكون الدولة من خلاله قادرة على صنع المجتمعات القوية، ألا أن قضية المساواة والاختلاف لاتزال مستمرة من خلال الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي، أذ لم ينظر الى تعليم المرأة على أنه اساسي أذ يتم بنائه على أنه مختلف عن تعليم الرجل من خلال عدم الاعتراف بمعرفة المرأة ومهاراتها في القيادة وأليات التكيف مع مجتمعاتهن.

وعلى هذا الأساس، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة الى تسليط الضوء على واقع التحديات السياسية للمرأة التي تقف عائقاً أمامها للوصول الى مراكز صناعة القرار، وماهي أبرز الحلول والاستراتيجيات المتبعة للتعامل مع هذه المعوقات، وتنبثق عن هذه المشكلة عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو دور التعليم في تطوير عملية التمكين السياسي للمرأة؟
2. ما هي أهمية التمكين السياسي للمرأة؟
3. ماهي أبرز التحديات التي تعاني منها المرأة في مجتمعها؟
4. ماهي الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المرأة على عملية صنع القرار السياسي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث تأثير التعليم وأهميته في تعزيز التمكين السياسي للمرأة، مع التركيز على التحديات التي تواجهها واقتراح الحلول الممكنة لتجاوزها. تتناول الدراسة المحاور التالية:

1. دراسة دور التعليم في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، من خلال معالجة العقبات التي تعيق تمكين المرأة في المجال السياسي ودعم مشاركتها الفاعلة.
2. تحليل دور المرأة في التنمية المستدامة، مع التركيز على إسهاماتها في تحسين الحالة الاقتصادية وزيادة نسبة مشاركة القوى العاملة في المجتمع.
3. الافاق المستقبلية لعملية التمكين السياسي للمرأة، من خلال التعليم الذي يعد أستثماراً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على دور التعليم في تحسين وضع المرأة السياسي الذي يتميز بتعقيد وتركيب ملحوظ نتيجة تعدد المتغيرات داخل المجتمع. وتأتي هذه الأهمية من السعي لمواجهة التحديات التي تعيق تقدم المرأة على المستويين الاجتماعي والسياسي، انطلاقاً من الواقع الذي تواجهه المرأة والتحديات والمشكلات التي تقف في طريقها.

الفرضية:

لقد نص الاعلان العالمي لحقوق الأنسان أن لكل شخص الحق في المشاركة والبناء في حكومة بلده، لذا أن تمكين المرأة السياسي وتحقيق أستقلالها الذاتي وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والسياسي يعد أمراً ضرورياً وأساسياً لتحقيق حكومة تقوم في جوهرها على اساس المشاركة المتساوية في صنع القرار.

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة حرصت على استخدام مجموعة من المناهج المتنوعة لتتناسب مع طبيعة المتغيرات المختلفة المتصلة بموضوع البحث. وقد تضمنت ما يلي:

1. المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه لجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، ومن ثم تحليلها وتفسيرها بطريقة علمية ومنهجية، مع مراعاة أحدث التغيرات والمعالجات المرتبطة بها.
2. المنهج التأريخي: استخدم هذا المنهج لتتبع المسار الزمني للأحداث وتحليل سياقاتها المتصلة بالدراسة بهدف فهم الحيثيات والروابط التي أسهمت في تشكيل الموضوع.
3. منهج صناعة القرار: ركّز على دراسة وتحليل السلوك السياسي والقرارات المتخذة لمعالجة مشكلة الدراسة، بالإضافة إلى تقييم آليات تعامل صانع القرار مع التحديات الراهنة وتأثيرها المباشر على عملية اتخاذ القرارات السياسية.

هيكلية الدراسة:

تنتظم الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية:

المبحث الأول: يتناول دور المرأة في عملية التمكين السياسي وصناعة القرار

المبحث الثاني: التحديات الرئيسية التي تعترض طريق المرأة في تحقيق التمكين السياسي.

المبحث الثالث: يستعرض أثر التعليم في دعم التمكين السياسي للمرأة، مع التركيز على أبرز الاستراتيجيات المعتمدة لتحسين مكانتها وزيادة فعاليتها في المشاركة السياسية.

المبحث الأول: المرأة ودورها في عملية التمكين السياسي وصناعة القرار

أن مبدأ المساواة يُعد جزءً أساسياً من المفهوم الحقيقي للديمقراطية، والذي يدل في قسم منه على حق المراة في التمتع بحقوقها السياسية جميعها وأن لا تقتصر العملية الديمقراطية على فئات محددة دون أخرى، لذا أن إشراك المرأة في العملية السياسية وصنع القرار ما هو إلّا تطبيق للأسس التي جاءت بها الديمقراطية، ومن ناحية اخرى، أن أفضل تمثيل سياسي معبر عن فئات المجتمع هو ذلك الذي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يجمع كلا الجنسين في صنع القرارات ووضع الخطط والبرامج، الأمر الذي يكفل الخروج بقرارات شاملة وموضوعية غير مبنية على التمييز أو التفرقة.

المطلب الاول: مفهوم التمكين

التمكين في اللغة يشير إلى عملية تعزيز القدرة أو تقويتها، حيث تأتي كلمة "مكّن" بمعنى إتاحة الفرصة أو القدرة على إنجاز أمر معين. يُقال على سبيل المثال: "استمكن الرجل من الشيء"، أي أصبح أكثر قدرة على التعامل معه. كما يُستخدم وصف "متمكن" للإشارة إلى شخص يمتلك خبرة أو معرفة متعمقة في مجال معين، سواء في العلم أو المهارة، مما يعكس مستوى متقدماً من الإلمام بذلك المجال (الصرايرة، 2020، صفحة 36).

أو هو مصدر للفعل (مكّن) أي (قوى وأشتد)، وتمكن من الشي أي ظفر به وله قوة وشدة، وتعني كلمة التمكين بشكلها العام هو اعطاء الافراد الحق أو السلطة لفعل شئ ما (نصر، 2024، صفحة 30).

أن علمية التمكين السياسي للمرأة ضمن مؤسسات الدولة الرسمية تعتبر عملية مستمرة وممتدة لتعميق الفهم الثقافي، الاجتماعي، السياسي، والمؤسسي للمرأة مما يشكل بيئة ملائمة أكثر، عبر أثرين: الأول يمثل البعد الأقتصادي: يتحقق من عبر زيادة فرص النمو وتحقيق الدخل والقضاء على الفقر والبطالة وتحسين ظروف المعيشية والحد من الاعتماد على الغير من الأفراد، أما بالنسبة الى البعد الاجتماعي: فيمثل بزيادة شعور الاعتماد على الذات، أثبات المرأة لمكانتها في المجتمع، منحها الاستقلالية، التحكم بأمور حياتها، والقدرة على تغيير القيم والعادات الاجتماعية التي تقلل من شأنها والاعتراف بكيانها، الأمر الذي يجعلها أكثر احتراماً لذاتها وقدرة على حمايتها (مرزق، 2021، صفحة 75).

تعود أصول مفهوم التمكين إلى ستينيات القرن الماضي، حيث نشأ في سياق الحركات الاجتماعية التي طالبت بحقوق مدنية واجتماعية للأفراد. وعلى هذه الأسس، توسّع استخدام مصطلح التمكين ليحمل معاني متعددة ويجد تطبيقاته في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، العمل المجتمعي، السياسة، والتنمية. يتجاوز التمكين كونه مجرد مصطلح، ليعبر عن عملية فردية يتولى فيها الشخص مسؤولية إدارة حياته والسيطرة على وضعه الاجتماعي. كما يُعد التمكين عملية ذات أبعاد سياسية أيضًا: هو العمل على توفيرالحقوق للفئات المستبعدة وتوفير العدالة الاجتماعية، وترى (يونغ) أن مصطلح التمكين

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ظهر مع نهاية سنوات العقد الثالث للأمم المتحدة للتطوير، واستخدم في حقل الدراسات المتعلقة بالخدمة الإنسانية ونظراً لتعدد المجالات التي ترتبط بمفهوم التمكين و تباين اهتماماتها وأغراضها، الأمر الذي يفرض على الباحث أن يستقصي الدلالات والمعاني المرتبطة بهذا المفهوم في حقول المعرفة المتعددة، وبالنظر إلى التقرير الخاص بالتنميةَ الإنسانَية العربية الأول في ٢٠٠٢، قد أشار في ملاحظته حول مصطلح تمكين لمرأة، أذ تم اقترح استخدام مصطلح "نهوض المرأة" لأنه حمل "معنى الفعل المناضل للمرأة لنيل حقوقها ونهضتها من خلال بناء قدرات النساء وتوظيفها بفعالية في سياق مجتمعي"، اما بالنسبة الى لورد فيرى (أن التمكين هو حالة فريدة يتباين الأفراد من خلالها في إدراك معانيها، عبر المشاركة والتزويد بالمعرفة والدعم، التمكين يتكون من مجموعة من العوامل الشخصية والمجتمعية التي تقتضي استمرار توفير الموارد، حيث يُنظر إليه كخبرة مستمرة قابلة للنمو. تضيف تشودري أبعاداً جديدة لفهم التمكين من خلال تعريفه على أنه تعزيز القدرات ليصبح الفرد قادرًا على تحقيق التمكين عبر التعاون والتنسيق مع الآخرين، مع توظيف الإمكانات بشكل إيجابي وتنمية الطاقات لتحقيق أقصى مستوياتها.

يرى كارل أن التمكين يُعد عملية ديناميكية تهدف إلى تعزيز الوعي وتنمية القدرات، مما يفضي إلى تحقيق المشاركة الفعالة واكتساب القدرة على اتخاذ القرارات وإحداث تغييرات ملموسة. كما يتضمن مفهوم التمكين مهارات التفاوض والقدرة على التأثير في طبيعة العلاقات والقرارات المنبثقة عنها.

أما بالنسبة الى جبري فترى (ان الاعتقاد بالفاعلية أو التمكين الذاتي يشجع النساء على المشاركة بشكل فاعل في عملية التطوير و ليس انتظار التطوير ليأتي إلى مجتمعاتهن، لأن كل الأفراد الممكنين يريدون أن يساعدوا في توجيه العملية السياسية، ولذلك فإن تطوير احترام الذات والاحساس الذاتي بالفاعلية هما العنصران الضروريان لعملية التمكين)، وتركز لونغوي على جذور مصطلح التمكين كعَملية جَمعية، فترى أن التعريف لتمكين النساء يفسر المفهوم على أنه (اعتماد على عملية تشمل في جوهرها بالفعل الجمعي في التغلب على اللامساواة، والتعرف كذلك إلى كل القضايا التي تقف في طريق تقدم النساء وبخاصة تلك التي ترسخت في العادات والقوانين والمعتقدات الايديولوجية) (الصرايرة، 2020، صفحة 36).

العنصر البشري، الذي تمثل المرأة جزءاً رئيسياً منه، يُعد أحد أهم الموارد للمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تُعنى بتوجيه الأفراد وتنمية قدراتهم لتحقيق النجاح وتنفيذ الأهداف المرجوة. تسعى الإدارة العليا أو الجهات المسؤولة إلى تحقيق التوازن بين أهداف المؤسسات ومتطلبات النظام السياسي العام،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مع التركيز على تعزيز بيئة تنظيمية تشجع التفاعل البنّاء واحترام الجميع. كما تعمل على تنمية شعور المسؤولية والانتماء بين الأفراد، إلى جانب نشر قيم التعاون والولاء لدعم العمل في المجال السياسي بشكل أكثر فعالية.

بناءً على هذه الرؤية، تبنت الحكومات سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية قدرات النساء العاملات وتحفيزهن لتحسين أدائهن بما يحقق أهداف الإدارة بكفاءة وفعالية، مستندة إلى مفهوم التمكين. التمكين يركز على خلق بيئة تنظيمية تُشجع على رؤية المرأة ككيان بشري له طموحات وآمال وتحديات، وتضمن معاملتهن باحترام مع تقدير آرائهن وأفكارهن. وفي ظل الحاجة المتزايدة للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ظهر اتجاه نحو تغيير أساليب العمل الإداري التقليدية لتلبية متطلبات الظروف الراهنة. هذا النهج التنموي أظهر تأثيره الإيجابي على المؤسسات العالمية والمحلية على مختلف الأصعدة، متجاوزاً الجانب السياسي ليشمل تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقديم الخدمات بمرونة وجودة أكبر. مع انتقال العالم إلى عصر العولمة والانفتاح، برزت أهمية التحول من الهيكل الإداري التقليدي إلى نموذج أكثر انفتاحاً ومرونة. نتيجة لذلك، أصبح موضوع تمكين المرأة محور اهتمام ونقاش جهات عدة، بهدف ترسيخ روح المسؤولية والفخر بين القوى العاملة النسائية. وعليه، تم تقديم العديد من الأفكار والمقترحات وإجراء الدراسات التي تبرز أهمية هذا التوجه. لتحقيق مواكبة المرأة للتحديات الحالية، ولتعزيز قدرتها على النمو والازدهار بفعالية وكفاءة في سياق محلي وعالمي متغير، اقترحت الإدارات المختلفة أن الاستثمار في التمكين لا يرفع فقط مستوى الإنتاجية بل يسهم أيضاً في تقليص النفقات وتحفيز الدوافع الذاتية للقوى العاملة النسائية. هذه الاستراتيجية أثبتت جدواها في تحقيق معدلات إنجاز أعلى ضمن الأطر التنظيمية (المهيرات، 2010، صفحة 20).

المطلبُ الثَانِي: مَفهُوم التمكِينِ السَيَاسيَ

التمكين السياسي يعني منح القدرة والقوة للفئات المهمشة، وبشكل خاص النساء والأقليات، ليكونوا طرفاً نشطاً ومؤثراً في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي. يشكل هذا المفهوم جزءاً أساسياً من تحقيق الذات على مستوى الأفراد والجماعات، حيث يبرز الدور الحيوي لمشاركة المرأة والأقليات بشكل فعال في الأنشطة السياسية على أرض الواقع. ويُترجم ذلك عملياً من خلال تعزيز إمكاناتهم للمشاركة في العملية السياسية، بما يمكّنهم من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار داخل البرلمان والنظام السياسي. يهدف التمكين إلى إدخال الفئات المهمشة، وخاصة النساء، إلى مواقع قيادية تمكنهم من

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تغيير واقعهم والمساهمة في تحسين ظروف الآخرين. وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرًا يقيس تمكين المرأة بناءً على نسبة مشاركتها في مقاعد البرلمان. التمكين السياسي في هذا السياق لا يقتصر على الانخراط في النظم الحالية بصيغتها التقليدية، بل يتعدى ذلك ليشمل السعي نحو تطوير هياكل النظم السياسية بما يضمن تحقيق درجة أكبر من الانفتاح والشمولية. يهدف هذا النهج إلى تعزيز مشاركة الأغلبية الساحقة من المواطنين في القضايا العامة وفي عمليات إدارة الدولة، مما يسهم في تقليص هيمنة الأقليات الساعية إلى احتكار العملية السياسية وإقصاء الفئات الأقل قوة ونفوذاً. رغم أهمية مفهوم التمكين، تواجه المرأة العديد من التحديات مثل التهديدات والعنف والتهميش والبطالة، والتي تعيق دورها في التنمية وفي بناء مجتمع أكثر عدالة. وعليه، يُعرف التمكين بأنه عملية بناء وتطوير القدرات لدى الأفراد والجماعات لتجاوز العقبات التي تحول دون حصولهم على حقوقهم المشروعة. يتركز هذا المفهوم على تعزيز إمكانيات الفئات المستضعفة وتنمية قدراتها بحيث تصبح قادرة على الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق حقوقها. التمكين يعتمد أساسًا على العمل المؤسسي، سواء كان سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا أو ثقافيًا، على المستويات المحلية والدولية. يتم ذلك من خلال صياغة سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز قدرات الإنسان ودوره في المجتمع، مما يؤدي إلى خلق مساحات أكبر للمشاركة الفعلية وتحقيق التنمية المستدامة للجميع (سلطان، 2021، صفحة 19).

يتجلى المشهد السياسي في العراق كمنظومة تعكس مبادئ الديمقراطية، حيث يُعتبر النظام والدستور إطارًا حيويًا لضمان تعدد المؤسسات داخل المجتمع. هذه المنظومة ليست مجرد آلية سياسية، بل تمثل أيضًا الإرث الثقافي والحضاري للبلاد، مما يبرز مدى ارتباط تطور المؤسسات الديمقراطية بالمحتوى الفكري والثقافي ودرجة المشاركة المجتمعية في العملية الديمقراطية. ومع ذلك، فإن تحقيق تقدم فعلي في النظام السياسي العراقي يتطلب ترسيخ ثقافة الاختلاف السياسي، وتعزيز احترام الخصوصية، وتشجيع التنافس البناء مع ضمان تطبيق فعال للدستور. في الواقع، يستمر الصراع على النفوذ داخل العراق كعامل يُعمّق أزمة النظام السياسي ويسلط الضوء على فشله في توفير العدالة الاجتماعية من حيث توزيع الثروات والموارد وضمان الحقوق الديمقراطية. هذا الواقع أدى إلى تعميق الأزمات بين الأحزاب السياسية التي تُفترض أن تبني دولة قائمة على المؤسسات والدستور، لكنه بدلاً من ذلك كشف عن خلل بنيوي يؤسس للفوضى السياسية. النتيجة كانت واضحة: تفشٍ للفقر والبطالة وتهميش شرائح واسعة من المجتمع. النظام السياسي العراقي اليوم يواجه تحديات متعددة أبرزها أزمة الشرعية السياسية التي تقوّض توازن واستقرار النظام. كما يعاني من غياب رؤية وطنية واضحة تُمكّن القوى الاجتماعية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والسياسية والاقتصادية من الانسجام ضمن إطار مشروع موحد. هذا الغياب أثر على طبيعة العلاقات بين مؤسسات النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني، ما جعل من تحقيق الاستمرارية والتوازن لدولة المؤسسات تحديًا صعبًا في ظل تصاعد ظواهر الانحلال والتفكك (الشمري، 2022، صفحة 57).

المبحث الثاني: أَبرزُ التحدياتِ الَتي تُواجهَا المرأة في عَمَليةِ تَمكينِهَا السيَاسِي

توجد عدة عوامل تسهم في الحد من تأثير المرأة في عملية صنع القرار، سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع بشكل عام. يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين. الأولى تتعلق بالمعوقات المجتمعية، وهي تلك التي تنبع من الحقائق الاجتماعية والتشريعات الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد المتوارثة والسلوكيات التي تشكل جزءاً من التراث الثقافي. أما المجموعة الثانية فتتعلق بالمعوقات الموضوعية، والتي ترتبط بعناصر مثل النصوص القانونية والصدام بين القيم الديمقراطية المثالية والواقع الاجتماعي المفروض. من بين أبرز التحديات التي تعيق تقدم المرأة في المجال السياسي:

المطلب الاول: المعوقات مجتمعية

أولا: القيود العائلية

التمكين السياسي للمرأة لا يُفترض أن يكون أداة للسيطرة أو وسيلة لتعزيز نفوذها على حساب الرجل، بل يمثل قدرتها على الاعتماد على ذاتها وتأثيرها في المجتمع. إذ إن قضايا المرأة لا تُختزل فقط في العلاقة المبنية على النوع الاجتماعي، بل تمتلك أبعادًا سياسية، تنموية، مجتمعية، اقتصادية، ودولية مترابطة وشاملة. تحقيق مبادئ التمكين ووضعها حيز التنفيذ لن يكون ممكنًا دون جهود منظمة ومستمرة من قِبل المنظمات الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب دور المجتمعات والهيئات النسائية. هذه الجهود يجب أن تبدأ من القواعد الشعبية القريبة وتتصاعد تدريجيًا نحو المستويات العليا وأصحاب القرار (الرميح، 2021، صفحة 22).

تُعد القيود العائلية المفروضة على تنقل المرأة ضمن المجال العام من أبرز العوائق التي تعرقل تحقيق مشاركتها الفاعلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والسياسية. إذ يشكّل ضمان حرية الحركة في المجال العام شرطاً أساسياً لتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع العمل والخدمات دون أي قيود تحد من قدرتها على المشاركة الكاملة. وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته السنوات الأخيرة في مستويات تعليم المرأة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالمؤسسات التعليمية الجامعية وزيادة توجهاتهن نحو الانخراط في مجالات عمل متنوعة، يبقى التحدي متمثلاً في استمرار مجموعة من المعوقات البنيوية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة في هذا الصدد. جدير بالذكر أن هذا التقدم اللافت لم يُترجم بصورة موازية إلى زيادة ملحوظة في مستويات مشاركة النساء السياسية ضمن الحياة العامة، مما يعكس تحدياً مستمراً أمام جهود تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين، وفي النَشاطِ السياسي عَلى وَجِه التحديد، أذ لاتزال مُشاركَة المرأة بِالمَجالِ السِياسِي محكومة وفقاً لأعراف وأنماط اجتماعية وثقافية التَي تفرض عَليها نوع من الحِمَاية العائلية التَي تشكل قيودا على حركتها خارج المنزل، أذ بينت نتائج المسح العالمي للرجال للمساواة بينَ الجِنَسينَ، عَن وَجودِ اتجاهات لدَى أَلذكور لفرض نوع من الوصاية العائلية على النساء، أذ يسود اعتقاد لدى 77.9% منَ الذكَور المشاركين بِالمَسحِ بأنه مَن واجب الرجال تأمين نوَع مَن الحماية أَلذَكورية على أقربائهم النساء، في حين كما يعتقد 79.8% من الرجال أن الأخوة هم المسؤولون عن سلوكيات أخواتهم الإناث، حتىَ وإنَ كَانوأ أَصغر سِنا مَنهن، ومن الأمور المَهِمة أن هَنالك نِسبَة كَبيرة مَن النَساءِ المشاركاتِ فَي المسح كنَ مُؤيداتَ لهذا النَوعِ من الوصاية العائلية، الأمَر الذي يعنيَ أن النساء يساهمن بشكل مُباشر في ترسيخ هذه الثقافة، وفي تقييد حَركتهِن فَي المَجالِ السِياسِي، ووفقاً للأعراف والتقاليد الأجتماعية فأن المرأة تبقى محاطة بالحماية العائلية طوال فترة حياتها منذ الطفولة المبكرة وحتى ما بعد الزواج؛ أذ تنتقل هذه القيود العائلية المفروضة على حركتها خارج المَنزلَ من أسرةِ التنشأة إلى أسرةِ الزوجية فتكون متاَبعة تَصرفاتهن قبل زواجهن مسؤولية الآباء والأخوة، وتُصبح هِذه العملية مسؤولية الأزواج بعد زواجهن وانتقالهن للعيش مع أزواجهن، وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أن هنالك نسبة كبيرة من النساء المتزوجات يعانين من القيود التي يفرضها الأزواج عليهن، ولاسيما حق في الخروج من المنزل، ووفقا لنتائج الدراسات الدولية للرجال والمساواة بين الجنسين، فإن الغالبية العظمى من الرجال يؤيدون هذه الأشكال من السيطرة، خاصة فيما يتعلق منها بسيطرة الأزواج على زوجاتهم، أذ يؤيد 93% من الذكور حق الزوج في معرفة مكان تواجد زوجته، ومن حق الزوج تحديد مواعيد خروج وعودة زوجته للمنزل، فضلاً عن ذلك يرى ما يقرب من ثلثي الذكور المشاركين في نفس الدراسة، أنه ليس من حق المرأة أن تعمل بأجر خارج المنزل مثلها مثل الذكور حتى وأن كانت تمتلك مستوى عالي من التعليم فمكان المرأة في البيت، وذلك لان العديد من الذكور لديهم هذه الأفكار بشأن عمل المرأة خارج المنزل ترجع لاعتقادهم بأن عمل بناتهم أو أخواتهم الإناث يقلل من فرص زواجهن، فالعمل يجعل المرأة تزيد مطالبها، وتصبح أقل رغبة في القبول بزوج لا يلبي تطلعاتهن واحتياجاتها، وهي أمور بجميع تفاصيلها تتعارض مع وجهة نظر هؤلاء الآباء والأخوة بشأن أن المهمة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الرئيسية والأولى للمرأة تتمثل في رعاية الأسرة والأطفال، في الوقت الذي يبقى فيه العمل مسؤولية الرجل الأساسية (بدر، 2024، صفحة 149).

ثانياً: طبيعة الهيكلية التشغلية

إن مسؤولية القضاء على البطالة أو التخفيف من معدلاتها وتوفير فرص التشغيل الفاعل تستند الى أتجاهين معًا، أولهما: بنية الهيكل الاقتصادي ونموه وفواعله الإنتاجية، والسياسية من ناحية، والأتجاه الثاني: مدى فاعلية وتطوير واتساق القوى التعليمية ومسيرتها المهيئة لمتطلبات العمل وتطوراتها، أذ إن وجود المعايير لضمان جودة التعليم، فضلاً عن الضوابط التوجيهية التي تطبق على مكونات التعليم للحكم على جودتها، لن تحل المشكلة الأساسية في عدم ملائمة مخرجات التعليم لسوق العمل والهيكل الاقتصادي، أذ أن مخرجات التعليم تعمل على خلق خريجين مؤهلين لسوق عمل يزداد خللاً واضطراباً وفسادًا، غياب التركيز على القطاع الخاص، رجال الأعمال، والشركات يُظهر بوضوح التحدي المستمر في مواءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل. رغم المبادرات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز التدريب والتأهيل، فإن السعة المحدودة للدورات ومراكز التدريب الرسمية تُبرز فجوة كبيرة في القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة الجديدة. هذه المراكز غير قادرة على تلبية احتياجات السوق سواء فيما يتعلق بتدريب الوافدين الجدد أو دعم العاملين الحاليين عبر برامج تدريب مستمرة تؤهلهم لمواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية في مجالات تخصصهم. إضافة إلى ذلك، هناك نقص في التطوير العملي الذي يُعتبر حجر الأساس لاكتساب المهارات المهنية المطلوبة، مما يجعل أثر التدريب غير مكتمل وغير قادر على تلبية تطلعات سوق العمل بشكل فعال، هذا فضلا عما تقوم به بعض المعاهد ومراكز التدريب البحثية التابعة للقطاع الحكومي، التي تعمل على ربط الإنتاجية في أي مجتمع ارتباطًا وثيقًا ببنائه الاجتماعي ومدى تناسق مكوناته وتعاون مؤسساته، ودرجة أندماج قدرات أفراده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة،وبالتالي تعود نتائج هذا التعاون على الجميع في إطار احترام قيمة العمل المنتج على كافة المستويات ودون تفاوتات مابين الرجل والمرأة تحط من هذه القيمة أو تقلل من شأنها، كما أن اغلب المجتمعات قد فقدت خلال العقود الأخيرة الالتزام بحدود القيمة المجتمعية للعمل، وعوامل الالتزام بشروطها، والتي لا يمكن بدونها حدوث استثمار للطاقات البشرية، أذ أن هذه المجتمعات تغيب فيها محفّزات المنافسة في أتقان وتحديث قانون العمل الذي هو مفتاح التقدم، وتمتد وظائفه إلى التأثير في أداء الفرد في سوق العمل ذاته من مهارات في الإنتاج والاستهلاك، وفي احتياجات التقدم

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في حياة المجتمع المادية والاجتماعية والإنسانية وجه الاتهام للتعليم في تزويد سوق العمل بكفائات تتناقض مع الحاجة الفعلية للمجتمع، ألا أن هذا الخلل لايقع على عاتق المنظومة التعليمية لوحدها، أذ أن فقدان التوازن والتكامل والتخطيط غير المدروس جميعها عوامل تتشارك في أحداث خلل بهيكلية المنظومة التشغيلية للأقتصاد (احمد، 2012، صفحة 292).

ثالثاً: الفجوة النوعية في سوق العمل

أن أغلب المجتمعات العربية تقلل من مجهود المرأة ولا تعطي قيمة لعملها ومساهمتها في عملية التنمية، وعدم تقييم تلك المساهمة اقتصاديا، والعراق من بين البلدان التي أعتمدت على سياسة تشغيلية مركزية خاطئة ترتكز فيها على القطاع النفطي دون القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى الى حدوث خلل في الجهاز المركزي للأدارة وضعف في القطاع الزراعي والصناعي من جهة أخرى، كما أوضحت الدراسات أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تختلف من بلد لأخر ومن منطقة إلى أخرى، وفي العالم العربي لايزال الإنتاج الزراعي يعد العامل الاقتصادي الأول في حياة الشعوب، فهو يشكل المورد الأساس للغالبية العظمى للسكان وتتراوح نسبة المشتغلين بالزراعة وأغلبهم نساء إلى إجمالي السكان ما بين ٦٠% و ٩٠٪ من أجمالي الأيدي العاملة، وتتحمل الأراضي الزراعية عبء إعالة أكبر عدد ممكن من السكان، في حين لم يبلغ أسهام المرأة سوى ما نسبته ١٧٪ من إجمالي ساعات العمل في المجال الصناعي، ألا أن قلة المعلومات الصحيحة والدقيقة ما زال يشكل عائقاً للتطور الفعال لجهود المساواة والتمكين، ففجوة المعلومات تسود أكثر الميادين حساسية وتخص القدرات والفرص المتوفرة، وتظهر أكثر في الفرص الاقتصادية، فنقص المعلومات عن الأجور التي تتقاضاها النساء في الأعمال غير الزراعية يحول دون اعتماد سياسات ناجحة تسهم في دعم وتطوير وضع المرأة، بالمقابل تبذل معظم الدول العربية جهودا وخطط وبرامج تنموية لإدماج المرأة في مسار النمو الاقتصادي منذ مراحل التعليم المبكرة، لكن أن البيانات بتعدد مصادرها ومستوياتها تبين أن نتائج هذه الجهود هي أقل بكثير من المعدل العالمي، وهذا يعني أنها غير كافية لتخلق التطور المرغوب، وتظهر البيانات بأن الأداء الإقليمي على مستوى الترتيب العالمي مازال محدود سواء ما يخص التعليم أو المشاركة أو الفرص الاقتصادية (الصرايرة، 2020، صفحة 36).

رابعاً: نقص الخبرات

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

انخفاض جودة التعليم لدى عدد كبير من الخريجين الجامعيين يُعزى إلى عدة أسباب تتعلق بإدارة الأنظمة التعليمية ومحدودية الموارد. من أبرز هذه الأسباب ارتفاع أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات مقارنة بالإمكانيات المتاحة، بالإضافة إلى ضعف قدرة بعض الدول على تلبية متطلبات التعليم الجامعي الحديث، وبالأخص تلك المتعلقة بتكنولوجيا الاتصال السريعة والموارد التعليمية الرقمية. كما يساهم التأخير في توفير الكتب الدراسية الأساسية، والذي يمتد أحيانًا لعدة أشهر في بعض الجامعات، في تفاقم المشكلة. علاوة على ذلك، يمثل الحاجز اللغوي تحديًا رئيسيًا حيث تُقدم المواد التعليمية بلغات أجنبية قد تكون غير مفهومة تمامًا للطلاب. وعلى الرغم من مزايا التكنولوجيا التي أثرت إيجابيًا على التعليم وجعلته أكثر مرونة وسهولة، إلا أن هناك قيودٌ واضحة تحد من فعالية التعليم الإلكتروني مقارنة بالمناهج التعليمية التقليدية التي تعتمد أسلوب التعلم المباشر الاجتماعي. في التعليم التقليدي، يكتسب الطالب مهارات اجتماعية متنوعة ويشعر بروح الانتماء إلى مجموعة تتشارك هدفًا واحدًا، وهو ما يُفتقد في التعلم الإلكتروني. زيادةً على ذلك، يؤدي الاعتماد الزائد على الكلمات والرموز الفورية في التعليم الرقمي إلى تراجع التفكير العميق واستخدام اللغة بشكل فعال ومباشر. يضاف إلى هذه التحديات أن بعض القطاعات العملية تُبدي شكوكًا حول مهارات وكفاءة خريجي التعليم الإلكتروني عند توظيفهم، على الرغم من امتلاك هؤلاء الطلاب شهادات معتمدة رسميًا من الجهات الحكومية. هذه القضايا تستدعي إعادة النظر في استراتيجيات التعليم العالي لتحقيق توازن بين التطور التكنولوجي وضمان الجودة في إعداد الأفراد لسوق العمل (عيادة، 2024، صفحة 184).

التعليم الرقمي يواجه العديد من العقبات التي تتنوع بين جوانب بشرية وتقنية ومالية واجتماعية، مما يشكل تحديات تعيق تحقيق نجاح شامل في هذا المجال. فمن الناحية البشرية، يمثل نقص المهارات الرقمية لدى شريحة من المعلمين تحدياً بارزاً، حيث يعجز البعض منهم عن التحكم الفعّال في استخدام التكنولوجيا الحديثة وإدماجها في العملية التعليمية. هذا النقص يُضاف إليه عبء آخر يتمثل في ضرورة ابتكار أنشطة تعليمية تفاعلية ملائمة للبيئة الرقمية، الأمر الذي يتطلب وقتاً وجهداً إضافياً. بالإضافة إلى ذلك، تشكل مقاومة التغيير لدى بعض موظفي القطاع التعليمي عاملاً معيقاً أمام تبني نظم وأساليب حديثة، مما يؤثر على فعالية تطبيق التعليم الرقمي بشكل كامل.

التحديات التقنية تُشكِّل عقبة رئيسية أمام نجاح التعليم الرقمي، حيث تظهر بوضوح من خلال ضعف البنية التحتية في بعض المناطق التي تفتقر إلى شبكات إنترنت قوية ومستقرة، ما يؤدي إلى تعطيل استمرارية هذا النوع من التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يبرز خطر انخفاض جودة التدريس والتعلم

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

نتيجة الاعتماد المُفرِط على الوسائط الإلكترونية، إلى جانب تحدي عدم توفر الأجهزة التقنية لجميع الطلّاب، مما يعمّق الفجوة في إمكانية الوصول إلى التعليم الرقمي ويقلل من تكافؤ الفرص التعليمية. على الصعيد المالي، تواجه المؤسسات التعليمية ضغوطاً كبيرة لتحديث البنية التحتية اللازمة وتأمين الأجهزة الحديثة، وهو ما يرهق قدرات المدارس ويُعيق تطبيق التعليم الرقمي بصورة شاملة ومتكاملة. كما يُزيد غياب التشريعات الواضحة التي تنظّم عملية التحوّل الرقمي من صعوبة تنفيذ السياسات المتعلقة بدمج التقنية في التعليم، في حين يؤدي عدم وجود خطة استراتيجية متكاملة إلى إطلاق المبادرات التعليمية بشكل غير متناسق، مما يحد من فعاليتها. من ناحية أخرى، التحديات الاجتماعية والنفسية تشكّل عائقاً إضافياً أمام نجاح التعليم الرقمي. فبعض الأسر تجد صعوبة في التكيّف مع هذا التحوّل الحديث وتواجه تحديات مرتبطة بالاستعداد لدعمه بالكامل. كذلك، تلعب العوامل الثقافية دوراً سلبياً في بعض الحالات نتيجة تدخل غير ملائم من المرشدين، ما يؤثّر على استقلالية الطلاب خلال عملية التعلم. هذه التحديات المتنوعة تتطلب حلولاً مبتكرة لضمان تحقيق التحول الرقمي في التعليم بشكل فعال واستدامة أهدافه المستقبلية (واخرون، 2025، صفحة 23).

المطلب الثاني: المعوقات الموضوعية

أولاً: المعوقات القانونية المتعلقة بحقوق المراة

تعد النصوص القانونية هي الإطار المؤسسي التنظيمي لتأسيس الشأن الاجتماعي في مجال الأسرة عموماً والمرأة خاصة، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بأوضاع الأسرة وشؤونها في الجانب التشريعي والقانوني، إلا أنه مثل أي قطاع مستحدث يواجه فجوات وقصور في بعض جوانبه التي تستدعي اتخاذ إجراءات ملزمة بشأنها وهي تتمثل من خلال الجوانب الأتية (الاحمد، 2015، صفحة 200):

1. قصور الجانب القانوني في ممارسة المرأة لدورها القيادي، على الرغم مما حققته من تطورات نوعية خلال العقد الخير من القرن الماضي، ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات و التقارير الوطنية المقدمة من قبل المؤتمرات العربية والدولية، ومع اهتمام الدولة وسعي الإرادة السياسية لتقديم و منح المرأة أولوية خاصة، إلا أن ارتفاع المستمر في معدل الأمية وخاصة بين النساء يضعف الوعي القانوني، يرافق ذلك الجهل بالثقافة القانونية بين بعض شرائح المجتمع الذي يشكل بدوره عقبة أمام الاستفادة من هذه التشريعات والقوانين.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2. وجود النصوص القانونية في قانون الأسرة التي لا تتناسب مع روح العصر، كالمواد المتعلقة ببيت الطاعة ونفقة المطلقة وغيرها من المواد التي تعتبر تحدياً حقيقيا لأوضاع الأسرة في المجال القانوني.
3. تعد الفجوة بين النصوص القانونية و الممارسة الفعلية أحد أبرز التحديات في الجانب القانوني، وخاصة التمييز في الممارسات القانونية بحسب النوع الذي يؤثر على مبدأ العدالة والمساواة ويظهر ذلك على سبيل المثال في جانب عدم مساواة المرأة بالرجل في كسب أبنائها الجنسية أو حتى الحقوق المدنية من إقامة دائمة أو في الحصول على السكن.
4. استمرار الجدل بين مختلف قوى المجتمع التقليدية للحد من ممارسة المرأة لدورها القيادي مع أستمرار سيطرة العادات والتقاليد التي تكرس التمييز وعدم المساواة بين الجنسين.
5. الاعتقاد السائد بأن حصول المرأة على جزء من الحقوق السياسية والوظيفية في السنوات الأخيرة يدل على التقدم الفعلي للمرأة في مختلف مجالات العمل و انه قد تم القضاء على العقبات القانونية والإدارية والاجتماعية.
6. عدم التصديق و الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، حتى وأن تم الانضمام فأن هذه الاتفاقيات لاتدخل حيز التنفيذ.
7. عدم وجود آليات واضحة تتيح الفرصة أمام المرأة للوصول إلى المناصب العليا ومراكز صنع القرار وتقييد دور المرأة في البحث عن الحلول المتعلقة بقضايا المرأة الأسرية كالطلاق و حجم الأسرة على حساب الاهتمام بالشأن العام وبخاصة الشأن السياسي والاقتصادي والثقافي.
8. تجاهل مؤتمرات القمة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه لدور المرأة القيادي، وعدم وضع أو تبني خطط للنهوض الفعلي بواقع المرأة أو حتى لجان الدراسة أوضاعها على المستوى الخليجي.
9. عدم اهتمام المؤتمرات الوزارية لدول مجلس التعاون الخليجي بقرارات المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة، وعدم إنشاء لجان وزارية لشؤون المرأة الخليجية في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ثانياً: تناقض القيم الديمقراطية مع الواقع الأجتماعي

أن أعلى قيمة للديمقراطية هي بأن يشعر كل فرد في مجموعة ما أنه يشترك في التفكير، التخطيط، ويسهم في صنع القرار لا في أن يفكر الآخرون بالنيابة عنه أو يأخذون مكانه، أو أنهم هم الذين يضعون ويقومون بصنع القرارات وعليه التنفيذ، ولعل من أصعب الأمور أمام المرأة في ظل النظام السياسي هو تحقيق هذه القيمة، فالتجربة السياسية في الحكم والسياسة منذ تأسيس الدولة العراقية حتى سقوط النظام في عام 2003م، لم تقم بترسخ وتؤسس للقيم الديمقراطية في العمل السياسي الجماعي والاجتماعي، فعدم المساواة والتقليل من القدرات، قد قام بأضعف من قدرة المرأة على المساهمة الفاعلة في المجتمع، ولهذا السبب تحولت المرأة من مقهورة إلى قاهرة لنفسها ومعبرة عن نفسها بوعي مزيف، وكل هذا يعود إلى غياب المثل والقيم الديمقراطية الحقيقة، فعندما يتطور المجتمع ديمقراطياً، تتطور تلقائيا النظرة إلى موضوع المرأة وقيمتها، فليس القانون أو التشريع هو الذي يغير الممارسات دوماً بل العكس من ذلك إن الممارسات وتطورها في سياق تطور ديمقراطي حقيقي ومتوازن ومؤثر هي التي ستسمح بتغيير القوانين التي تمس مصلحة المرأة، فضلاً عن ضرورة تزامن هذا التطور مع وجود حركة نسوية فاعلة ومستقلة تتولى مسؤولية المطالبة بهذا التغيير وتدافع عنه، وفي العراق أن تاريخ التحول الديمقراطي في للاعوام الماضية هي مدة ليست بالكافية لكي تزودنا بالخبرة السياسية للمرأة وتراكمها، هذا بالإضافة إلى شح هذه القيم داخل المؤسسات الحزبية الحاكمة والمعارضة، الأمر الذي لم يترك لها مجال المشاركة وإعداد القوانين والنصوص الدستورية التي تحل المشكلات داخل المؤسسة السياسية، لذا من الصعب ترسيخ مشاركة المرأة السياسية في ظل المجتمع العراقي االحالي مالم يتم تترسخ هذه القيم الديمقراطية في داخله، وهذا الأمر يحتاج الى الكثير من الوقت والجهد النسوي والمجتمعي في هذا الاتجاه، وتعد الكوتا النسوية هي واحدة من أبرز وأهم ما أفرزته هذه المرحلة، وأحداثها، والتي حددت ما نسبته 25% للنساء في مجلس النواب العراقى و 30% لهن في برلمان إقليم كردستان، فضلاً عن ذلك أن السنوات السابقة قد شهدت نوعية في شغل تلك المقاعد المخصصة للنساء ومستوى الأداء والدور الذي وصفه الكثير من المراقبين بأنه لا يمثل بشكل مرضي الهدف الأساسي من تشريعه، أذ إن الكثير من الناشطات في مجال حقوق النساء اتهموا النساء من أجل زيادة عدد المقاعد والامتيازات، فالعديد من النساء المبدعات يواجهن معوقات واحباطات وتكون قدراتهن محل تشكيك بسبب المواقف المسبقة التي تم أتخاذها وفقاً للثقافة التقليدية التي جعلت من النساء أقل قبولاً من الرجل في مستويات الإدارة والعمل، فليس من السهل على الرجل إن يتقبل أوامر إدارية من المرأة، ولاسيما العمل الإداري

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في المراكز العليا التي تشمل منصب مدير عام الخ...، بما يؤهل المرأة إلى العمل السياسي، التدرج في العمل الإداري يُعَدُّ خطوة مهمة تؤهل المرأة للانخراط في النشاط السياسي، حيث إن بناء دولة ديمقراطية حديثة يجب أن يستند إلى تعزيز حقوق الإنسان. مشاركة المرأة ووجودها الفاعل في الساحة السياسية يمثلان عنصراً إيجابياً وحيوياً في عملية بناء الدولة العراقية. ومع ذلك، توجد عدة عوامل تؤثر، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، على أهمية تمثيل النساء في المستوى السياسي، لا سيما من زاوية التشريعات القائمة والواقع القانوني، ابتداءً من الدستور الذي ينبغي إن يضمن المساواة التامة بين الجنسين مرورا بالقوانين التي الانتخاب وقوانين العمل والخدمة وقوانين الأحوال الشخصية، ويعد العامل الديمغرافي من أهم العوامل التي يمكن من خلالها توفير إحصائيات اجتماعية وبشرية كي تكون مؤشرا لتحديد الواقع الاجتماعي من خلال مشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات ولاسيما المتعلقة بقطاعات العمل المختلفة، وهذا الأمر غير متوفر في الواقع العراقي، من جهة أخرى، يُعتبر التعليم بجميع مراحله وجوانبه إحدى الركائز الأساسية التي تساهم في تطوير الفرد، وتعزيز كفاءته المهنية، وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة. كما يرتبط الواقع المهني بدور المرأة في عملية صنع القرار السياسي، إذ لا شك أن خروج المرأة إلى سوق العمل يعيد رسم الأدوار الاجتماعية وينحرف عن النمط التقليدي الذي كان يقيد عملها في نطاق محدد داخل المنزل وخارجه. إن مشاركة المرأة في العمل خارج إطار المنزل يمنحها فرصاً أوسع، سواء من حيث طبيعة العمل ذاته أو من حيث المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، بما يشمل الانخراط في الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية (حميد، 2015، صفحة 199).

المبحث الثالث: التعليم ودوره في عملية التمكين السياسي مع أبرز الاساليب المتبعة في تطوير واقع المرأة.

مع تزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وتعزيز قيم المساواة والتمكين والديمقراطية، ومن خلال توقيع معظم الدول العربية، بما في ذلك العراق، على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، اتجهت هذه الدول نحو إنشاء آليات وطنية لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقد تجلى ذلك في اعتماد خطط وبرامج تهدف إلى توعية المرأة بحقوقها وواجباتها وتعريفها بأهمية دورها السياسي، إلى جانب السعي نحو تغيير الثقافة المجتمعية التقليدية التي تقلل من قيمة عمل المرأة وتأثيرها. كما تم العمل على توفير الفرص للنساء للانخراط في مجالات عمل جديدة، خاصة في المجال السياسي. بناءً على ذلك، سيتم تقسيم هذا الموضوع إلى مطلبين رئيسيين:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المطلب الأول: الوسائل المتعلقة بالجانب السياسي

أولاً: أدراج التوعية السياسية في المناهج التربوية والتعليمية

تشكل المسؤولية الموكلة إلى التعليم في دعم النظام السياسي وتعزيز الولاء له واحدة من المهام الجوهرية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتتمثل هذه المهمة في توحيد أفراد المجتمع حول مبادئ النظام وتعزيز انتمائهم، إلى جانب تربية أجيال جديدة تتبنى قيمه وتعمل على الدفاع عنها بوعي وإخلاص. لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تقوم العملية التعليمية على مناهج ومؤسسات ذات رؤية واضحة تسعى إلى غرس الفهم الوطني وتنمية الوعي السياسي لدى الشباب. وتبرز أهمية التربية السياسية للشباب بشكل خاص في الوقت الراهن، إذ يمثل الجيل الجديد قوة قادرة على استيعاب المتغيرات المتسارعة وفهم آثارها، مما يجعل دوره محورياً في سياق تطور الأمم. من الضروري أن يُرافق هذا البناء السياسي مشاركة فعلية للشباب في صياغة مستقبل بلدانهم، مما يُمكّنهم من الإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة التحديات الراهنة والمستقبلية، لهذا إن التربية السياسية للأمة يجب أن تبدأ من شبابها، وأن تقوم علي صيانة حرية الشباب في أن ينمي شخصيته ويبني رأيه على الممارسة بكل ما تسمح له تجربته في حياة عامة يوفر فيها المجتمع للشباب حرية الممارسة، والملاحظ أن التوجيه السياسي الشعبي في المسائل المتصلة بسلوك الجماهير في الأزمات لا يكاد يكون له أثر في مجتمعنا في الوقت الحاضر، أو هو ذو أثر قليل وذلك بسبب التخبط بين صفوف هذه الجماهير وتعدد الاراء وعدم وجود قيادة حقيقة تعمل على توحيد الصفوف، لذا يجب أن يكون من المهام المحددة لمؤسسات التربية عن طريق مناهجها وبرامجها التوعية بالواجبات السياسية للمواطنين بصفة عامة، وفي أوقات الأزمات بصفة خاصة، ألا أن ذلك لايعني الأسراف في التوعية بالحقوق دون ان يقابلها من الجهة الاخرى التوعية بالواجبات، أذ إن التشريعات السياسية يجب أن تتجه أساسا في الجانب الأول (الحقوق)، والجانب الثاني (الواجبات)، ففي الوقت الحالي تتعرض الانظمة السياسية لأزمات متعددة ومختلفة تبعاً لتعدد الفواعل، الأمر الذي يفرض على الدولة بمختلف أجهزتها التربوية والتعليمية والسياسية والثقافية والأعلامية الى أقامة منظومة متكاملة تعمل على إقامة التوازن (المقصود، 2007، صفحة 57).

وعند مراجعة المقررات الدراسية للمرحلة الاعدادية والثانوية يتبين إحتواءها لبعض الموضوعات والقضايا التي تحسن صورة المرأة بوجه عام في المجتمع، أذ احتوت هذه المواد على تعريف الطلاب بمكانة المرأة في الإسلام، وإبراز حقوق المرأة التي ضمنها الدين الإسلامي من خلال النص القرآني والحديث النبوي، مع توضيح أوجه الاختلاف بين وضع المرأة قبل ظهور الإسلام ومكانة المرأة بعد

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ظهور الإسلام، ألا أن هذه المواد لم تسهم بشكل كبير في إيجاد صورة متوازنة لدى الأجيال المختلفة حول أدوار المرأة العامة والاجتماعية (الغفار، 2009، صفحة 184).

ثانياً: دعم استخدام (الكوتا) النسائية

المادة (49) رابعاً من الدستور العراقي وضعت قاعدة قانونية تُحدد نظام التمثيل في مجلس النواب، مع تخصيص حصص محددة للنساء، وذلك وفقاً لقانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 الذي نص بوضوح على ضمان تمثيل النساء بما يتماشى مع ما أقره الدستور. ولكن في عام 2009، طرأت تعديلات على هذا النظام ضمن قانون تعديل الانتخابات رقم (26)، حيث جاءت المادة (3) الفقرة ثالثاً لتضع آلية جديدة لتوزيع المقاعد البرلمانية. تُخصص المقاعد بناءً على ترتيب المرشحين وفق عدد الأصوات التي حصلوا عليها، بحيث يُعتبر الفائز الأول هو صاحب أعلى الأصوات وتُستكمل العملية لبقية المرشحين. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أن الحد الأدنى لتمثيل النساء يجب ألا يقل عن الربع من إجمالي المقاعد المخصصة للفائزين. وفي حالة تعادل الأصوات بين المرشحين ضمن نفس القائمة، يتم اللجوء إلى إجراء القرعة لتحديد الفائز. من جانب آخر، يُثار جدل بشأن نظام الكوتا النسائية؛ حيث يرى بعض الفقهاء السياسيين أن هذا النظام يصطدم بمبدأ المساواة العامة بين المواطنين الذي يُعتبر أساساً دستورياً وقانونياً منصوصاً عليه في قانون إدارة الدولة العراقية والدستور العراقي الدائم، مما يدفع إلى نقاش مستمر حول ملاءمة الكوتا مع مبادئ العدالة والمساواة في التمثيل السياسي. تنص المادة 14 على ضرورة المساواة بين العراقيين أمام القانون دون تمييز يستند إلى الجنس أو أي شكل آخر. وتأتي المادة 16 لتؤكد أن تكافؤ الفرص هو حق مخصص لكل المواطنين، مع التزام الدولة بضمان تحقيق هذه المساواة عبر الإجراءات المناسبة. أما المادة 20، فتسعى لتعزيز مبدأ المساواة بين النساء والرجال في المجال السياسي، متضمنة حق التصويت، الانتخاب، والترشح للمناصب العامة. بناءً على ذلك، يرى بعض الفقهاء أن تمثيل المرأة في مجلس النواب يجب أن يكون نتيجة مشاركتها الفعّالة في انتخابات تنافسية تعتمد على نتائج صناديق الاقتراع، بعيداً عن أي نظام يفرض حصصاً أو ترتيبات مسبقة (حميد، 2015، صفحة 123).

ثالثا: دعم البرلمان للمراة

على الرغم من أن المرأة قد حصلت على حق الانتخاب في غالبية الدول العربية، الا أن تواجدها داخل البرلمان لايزال ضعيفا، وتشير الإحصائيات الرسمية لاتحاد البرلمانيين الدوليين إلى أن المرأة في

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العراق حصلت على هذا الحق في عام ١٩٨٠، وهي تشغل مانسبته ١٠,٨% من مقاعد البرلمان، وأن انخفاض هذه النسبة هي ظاهرة تكاد ان تكون شاملة للاغلبية للبلدان العربية، تثير ظاهرة انخفاض التمثيل السياسي للمرأة قضية اخرى، لا تتعلق بمطلب المساواة بالرجل بقدر ماتتعلق بجوهر المحافظة على المصالح الحيوية للمرأة، عبر التأثير على صياغة تشريعات الزواج والأسرة والعمل التي تمس حياة المرأة بشكل مباشر، إلى جانب طرح رؤية وافكار المرأة في صياغة العديد من التشريعات التي تمس حياة الأسرة، كتشريعات البيئة والصحة والتشريعات الاقتصادية (باحثين، 2002، صفحة 36).

نص دستور عام 2005 على اعتماد نظام الكوتا لضمان تمثيل النساء في مجلس النواب بنسبة لا تقل عن 25% من المقاعد. ولضمان تحقيق هذه النسبة، أُدرجت شروط في قانون الانتخابات تُلزم القوائم الانتخابية بإدراج امرأة ضمن أول ثلاثة مرشحين واثنتين ضمن أول ستة مرشحين، مع استمرار هذا الترتيب حتى نهاية القائمة. هذا التوجه يتماشى مع المادة (20) من الدستور التي تكفل للنساء والرجال حقوقاً متساوية في المشاركة السياسية، سواء بالتصويت أو الترشيح للانتخابات. استناداً إلى هذه المادة، تمكنت المرأة العراقية من نيل حق دستوري يتيح لها شغل أي منصب في الدولة، بما في ذلك المناصب السيادية. كما تدعم المادة (49) الفقرة (رابعاً) تحقيق هذا الهدف من خلال النص على أن قانون الانتخابات يجب أن يضمن نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ربع أعضاء مجلس النواب. القانون الانتخابي في العراق حدد هدفًا رئيسيًا يتمثل في ضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 25% من إجمالي المقاعد، دون وضع حد أعلى لهذه النسبة. ونتيجة لذلك، قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإلزام الكيانات السياسية بإدراج اسم امرأة بين كل ثلاثة أسماء ضمن القوائم الانتخابية. عقب ذلك، يجري توزيع المقاعد على مرشحي تلك الكيانات بشكل يضمن الالتزام بهذا المعيار، مع عدم السماح لأي كيان سياسي بسحب المقعد المخصص للمرشح وفقًا لهذه القاعدة. على الرغم من هذه التدابير، فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق لا تزال محدودة نسبياً. هذا التحدي يُعزى غالباً إلى ضعف التمكين السياسي للمرأة، على الرغم من وجود نسبة مرتفعة من النساء اللواتي يتمتعن بتعليم عالي في البلاد. إلا أن هذا المستوى التعليمي لم يُترجم بعد إلى مشاركة سياسية فعالة تعكس إمكاناتهن وتحقق توازنًا أكبر في المشهد السياسي العراقي، فالمرأة لم تأخذ دورها الحقيقي في مجتمعها الذي تمثله لذا بقيت حبيسة ما يعطي لها الرجل من ادوار وبمعنى ادق القائمة الإنتخابية مما نرى أن دورها في مناقشة القضايا السياسية ما زال هامشياً حتى الآن وغير فاعل، اذ ان وجود المرأة في البرلمان العراقي هو مجرد اشغال مقاعد وفق املاءات سياسية وحزبية فلا فائدة من حصولهن على هذه النسبة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ولا يكون لهن صوت مؤثر، وعلى الرغم من احراز تقدم ملحوظ من عام 2003، الا ان المرأة العراقية ما زالت على هامش الحياة السياسية، ويتم استبعادها من عمليات صنع القرار، والسياسات التي تنفذها المؤسسات الحكومية تساعد في تشكيل التصورات المتعلقة بالأدوار السياسية، ويمثل اجراء انتخابات شاملة نقطة انطلاق مهمة لضمان قدرة جميع العراقيين على بناء ديمقراطية اكثر تطورا تستجيب لجميع الافراد للنساء والرجال على حد سواء، وتكون مسؤولة امامهم، من المهم النظر في كيفية جعل انتخابات العراق شاملة لجميع المواطنين، ومراعاة العدالة في التوزيع حسب النوعية الاجتماعية (الشمري، 2022، صفحة 57).

المطلب الثاني: البرامج التي يتطلبها الواقع السياسي في عملية التمكين

أولاً: تعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية، الحكومية، القطاع الخاص

وجدت الأنظمة السياسية نفسها مضطرة لإبراز اهتمامها بقضايا المرأة عبر مجموعة من الإجراءات المتنوعة، مثل تعديل قوانين الأحوال الشخصية وإدخال إصلاحات على التشريعات القانونية التي تخص المرأة. كما تضمنت تلك الجهود فتح أبواب التعليم والتدريب والتعليم العالي أمامها، إضافة إلى تسهيل فرص التوظيف وتمكينها من المشاركة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. علاوة على ذلك، أفسحت المجال للمرأة للتعبير عن نفسها وعن الأنشطة التي تُعزز مكانتها الاجتماعية والسياسية، وتسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها والمكتسبات التي نالتها. هذه الخطوات تأتي في إطار استثمار قدراتها البشرية الكبيرة بما يخدم مصالح الدولة، خاصة بعد تقدمها الملحوظ في المجال التعليمي. وجاءت أيضًا للحيلولة دون تعرضها لضغوط خارجية أو داخلية قد تحتويها فكريًا أو سياسيًا. كونها تمثل نصف المجتمع، فإن المرأة تؤثر وتتأثر بالقضايا العامة على المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية (العزاوي، 2012، صفحة 34).

فمن خلال التعليم يمكننا تحقيق مزيد من النتائج التي تكون لصالح المجتمع ككل، وهي كالآتي (الخوالدة، 2017، صفحة 154):

1. العمل على دمج المرأة في عملية التنمية الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية.
2. العمل على تدريب المرأة وتأهيلها لتكون نواة للقيادة النسائية الواعية.
3. العمل على تمثيل المرأة في المؤتمرات العربية والدولية.
4. القضاء على الاجراءات السلبية التي تقف ربما عائقا امام حقوق المرأة.

5. اعداد البرامج والدورات التأهيلية لتوعية و تثقيف المرأة سياسياً.

ثانيا: تعزيز دور الجامعات والمدارس في دعم المشاركة السياسية للمرأة.

أن وضع السياسات التي تشمل النهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي للمرأة وتنفيذها يتطلب إشراك المنظمات الحكومية، الغير الحكومية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المنظومة التعليمية والمجتمعات المحلية إشراكا كاملا، أذ ينبغي على صاحب القرار أن يحدد الإسهامات التي يمكن تقديمها لضمان التنفيذ الفاعل للسياسات، وتسهم المنظمات الغير ربحية وكذلك المنظمات ألاجتماعية بدور مهم في تحويل السياسات إلى حلول عملية مستمرة ومستدامة، ولما كانت هذه المنظمات تشرف عليها جهات رسمية فيمكنها دعم جميع مستويات الحكومة لما لديها من انتشار واسع وبقدرتها على إشراك جميع فئات المجتمع، أذ أن أغلب البلدان توجه باستخدام آليات التنسيق الوطني وانشائها، لتعزيز التعاون واقامة الشراكات بين فئات المجتمع المتعددة، وضمان ذلك بالمشاركة الفعالة على مستوى الحكومات الوطنية ومع المجتمعات المحلية، وبالنظر إلى أن مبادئ المصلحة العامة تتمثل في تمكين جميع الناس والوساطة بينهم ودعوتهم إلى بلوغ أعلى مستوى ممكن من التمكين، ومن الضروري العمل على الاستثمار في بناء القدرات والمهارات والكفاءات على نطاق المنظومة داخل جميع القوى العاملة والقطاعات المتصلة بالتمكين من ممارسة النشاط بجميع أشكالها، ويشكل تعزيز المعارف والمهارات اللازمة للتمكين من ممارسة النشاطات السياسية أثناء عمليات الاستفتاء، التشريعات، الانتخابات وتدريب القوى العاملة أثناء الخدمة أمرا حيويا، تؤدي المؤسسة التعليمية دورًا جوهريًا في تسريع تنفيذ السياسات من خلال تقديم بيانات منتظمة ودقيقة تُسهم في دعم تلك السياسات وتعزيز فعاليتها بالتعاون مع الهيئات الحكومية والمنظمات المجتمعية المختلفة. علاوة على ذلك، يُعد القطاع الخاص ركيزة أساسية في تمكين المجتمعات المحلية، سواء عبر المبادرات المحلية المباشرة أو من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية لتطوير برامج ودورات تدريبية متخصصة تهدف إلى تمكين الأفراد وتوسيع نطاق مشاركتهم في النشاط السياسي. يُسهم هذا النوع من التعاون الفاعل في تضييق الفجوة بين مراحل صياغة السياسات وتنفيذها، مما يدعم تقديم استجابة متكاملة للنظام تُعالج التحديات المرتبطة بضعف المشاركة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تتجلى أهمية هذه الشراكات في قدرتها على لعب دور محوري في تعزيز مكانة المرأة وتمكينها سياسيًا، وذلك من خلال تصميم خدمات وبرامج مخصصة تلائم

احتياجاتها وتُحفز على زيادة مشاركتها الفاعلة في العملية السياسية (منظمة الصحة العالمية، 2023، صفحة 102).

ثالثا: برامج بناء القدرات وتدريب النساء

إن التعليم الأفضل يفتح الباب أمام فرص عمل أكبر في قطاعات ووظائف ذات أجور أعلى، ويمكن للتعليم أن يسهل حصول المرأة على الموارد اللازمة للمشاركة في الأنشطة ذات الأجور الأفضل في النظم الصناعية والزراعية والغذائية والسياسية، أما من الناحية الاجتماعية فإن النساء الحاصلات على مستويات أعلى من التعليم فان مشاركتهن تكون أعلى في اتخاذ القرارات داخل الأسرة (المتحدة، 2024، صفحة 169).

برامج تدريب القدرات للنساء تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنوع وتحسين كفاءة إدارة العملية السياسية، من خلال اعتماد أساليب مبتكرة تعمل على مختلف المستويات، سواء المحلية أو الدولية. تراعي هذه البرامج ديناميكية التغيرات في البيئة المحيطة، ما يُمكّن النظام السياسي من مواجهة القيود الاجتماعية بشكل أكثر فاعلية. إضافة إلى ذلك، تسعى هذه المبادرات إلى تجاوز النهج التقليدي للتشريعات، عبر الاستفادة من أدوات مجتمعية تُركز على تفعيل المشاركة الواعية والفعالة. وتتميز استراتيجياتها بمزيج مدروس بين التخطيط قصير الأمد والطويل الأجل، بما يضمن تلبية طبيعة التحديات المتنوعة ومتطلبات حلها بشكل متوازن ومتكامل. تهدف هذه الاستراتيجية إلى ترتيب أولويات العمل السياسي بناءً على منهج علمي يبدأ بتعزيز المشاركة الشعبية في الخطط والإجراءات التي تُعنى بحماية النساء. وتعمل أيضًا على الابتعاد عن الرؤية أحادية الأبعاد فيما يخص القضايا الاجتماعية، مُقتربة بذلك من جوهر التنمية المستدامة التي تستند إلى العلم والمعرفة كركيزتين أساسيتين للنهوض المجتمعي والتقدم (زايد، 2003، صفحة 56).

رابعا: تنظيم حملات مجتمعية لتوعية المرأة

من المفروض أن تدعم المرأة قضاياها، وأن تسخر جهودها في سبيل تحسين أوضاع المرأة بشكل عام، إلا أن الحاصل هو دور سلبي للأغلبية العظمى من النساء، وهذا الأمر يرجع لعوامل عديدة لعل من أهمها: لأن المرأة غير مقتنعة بوجود قضايا للمرأة، أو أنها تنظر بعين الريبة والشك للبرامج الهادفة لإنصاف المرأة، أو للشك بالقائمين عليها، فضلا عن انشغالها بأولويات كثيرة أهم من قضايا المرأة، أبرزها تربية أبنائها والبحث عن حياة كريمة لهم، أو الشعور المرأة بالرضى عن أوضاعها من خلال

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الاقتناع بأن قيم مجتمعهن السائدة وثقافته توفر لهن الوضع الأمثل، ومن هنا تواجه المرأة ضغوطاً على قرارها السياسي إوذلك لانها ماتزال غير مقتنعة بشكل كامل بزميلتها المرأة لأسباب عديدة لعل من بينها: نظرة المرأة نفسها إلى دورها وإلى إمكانياتها ومجالات تحركها، اذ لم تتحرر من اثار التربية التقليدية، ولم تجد التوازن بين الدور الذي رسمته لها هذه التربية والدور الذي تتطلبه المجتمعات الحديثة في عملية النمو والتطور والتنمية المستدامة، وترتب على ذلك تشكيك في قدرة المرأة على العمل السياسي، وأصبحت تعاني من أمية العمل العام والمسؤولية العامة، وأهمية دورها كمواطن (الخوالدة، 2017، صفحة 119).

استنادًا إلى ما سبق، فإن تعزيز واقع المرأة السياسي والاجتماعي يستلزم تنفيذ برامج تربوية واجتماعية شاملة تُركز على حملات توعية تستهدف تمكين المرأة، بهدف إعادة تشكيل المعايير المبنية على النوع الاجتماعي وتعزيز حقوقها في الاستفادة من الموارد المتاحة. كما يتطلب دعم تمكين المرأة لمطالبة بحقوقها عبر توفير التمكين القانوني والسياسي، بما يشمل التعليم المتعلق بالحقوق وإتاحة الوصول إلى العدالة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنظيم حملات توعوية للأفراد داخل الأسرة والمجتمع، مرتكزة على نهج تشاركي يُعنى برفع مستوى وعي النساء والفتيات في مختلف المستويات، بدءًا من نطاق الأسرة وحتى مواقع صنع القرار. لتحقيق ذلك، يمكن استثمار القنوات والوسائل التي يستخدمها المجتمع النسائي لتسهيل إيصال المعلومات إلى كل من الرجال والنساء بصورة متوازنة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة (المتحدة، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، 2023، صفحة 39).

الخاتمة

يُعتبر التعليم ودور المرأة ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قوية ومستقرة. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا من خلال تعزيز التمكين على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق، يُعد تمكين المرأة سياسيًا عبر التعليم أحد العوامل الجوهرية التي تُسهم في توسيع نطاق الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتاحة لها. كما يُمثل ذلك محورًا مركزيًا ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال التعليمي، أذ يبقى التمكين السياسي من أهم الأمور الواجب تحقيقها من خلال التعليم فهو يعمل على تطوير القدرة والمهارة للفئات المجتمعية، ومن بينها المرأة للتعامل مع الظروف المختلفة في المجتمعات الموجودة، ويمتد هذا الأثر لتحقيق العدالة والمساواة من خلال خلق فرص التكافؤ لجميع أفراد المجتمع، ووضع المبادئ العامة للتمكين السياسي للمرأة موضع التنفيذ لا يمكن أن يتم من دون جهد منتظم وعمل مستمر للمنظمات الرسمية، غير الرسمية، والمجتمعية والنسائية،

أي أنه يبدأ من المستويات الأقرب إلى القواعد الأبعد الشعبية، ومن ثم الصعود إلى المستويات الأعلى، وأصحاب القرار.

References:

[1] ابتسام سامي حميد. (2015). الدور البرلماني للمرأة. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.
[2] احمد بدر. (2024). المرأة في مواجهة تحديات العمل والأسرة. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.
[3] اخليف الطروانة وهبه ابو عيادة. (2024). نماذج وقضايا في التعليم العالي. الان ناشرون وموزعون.عمان.
[4] بشرى نواف الصرايرة. (2020). التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها في العنف الاسري. دار الخليج للنشر والتوزيع. عمان.
[5] حامد عمار وصفاء احمد. (2012). المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة
[6] سارة علي الرميح. (2021). تمكين المرأة في برنامج تعليم الكبيرات. بلا. الرياض.
[7] سارة مرزق. (2021). أثر التمكين على الأبداع لدى العاملين. زمزم ناشرون وموزعون. عمان.
[8] سارة نصر. (2024). المرأة والتمكين السياسي والأمن السيبراني والترقي للمناصب العليا. دار العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.
[9] سعد سالم سلطان. (2021). تمكين الأقليات من الحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي العام والدستور العراقي لعام 2005. دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.عمان.
[10] صالح عبدالرزاق الخوالدة. (2017). مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية1921–2007. دار الخليج للصحافة والنشر. عمان.
[11] عادل عبد الغفار. (2009). الاعلام والمشاركة السياسية (رؤية تحليلة واستشرافية). الدار اللبنانية المصرية. القاهرة.
[12] عبدالحسن عصفور الشمري. (2022). أزمة التوزيع وأداء النظام السياسي العراقي بعد العام2003. دار الرافدين.بغداد.
[13] عماد علي المهيرات. (2010). أثر التمكين على فاعلية المنظمة. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع. دمشق
[14] محمد فوزي عبد المقصود. (2007). الفكر التربوي للأستاذ الإمام محمد محمد عبده وآلياته

في تطوير التعليم. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة

[15] وسيم حسام الدين الاحمد. (2015). حقوق المرأة والطفل في ضوء التشريعات والانظمة الخليجية. مكتبة القانون والاقتصاد.الرياض

[16] وصال نجيب العزاوي. (2012). المرأة العربية والتغيير السياسي. دار اسامة للنشر والتوزيع.عمان.

[17] احمد زايد. (2003). الاسرة المصرية وتحديات العولمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.

[18] مجموعة باحثين. (2002). المرأة وقضايا المجتمع. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.

[19] نادية مصطفى ومدحت ماهر. (2002). الامة في قرن. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.

[20] عبدالحسن عصفور الشمري(2024). ازمة التوزيع وأداء النظام السياسي العراقي. دار الرافدين للنشر والتوزيع. بغداد.

[21] منظمة الصحة العالمية. (2023). (تقرير الحالة العالمية للنشاط البدني). تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية. سويسرا.

[22] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة(2024). (وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية). تقرير صادر عن منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما.

[23] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(2023). (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. روما.